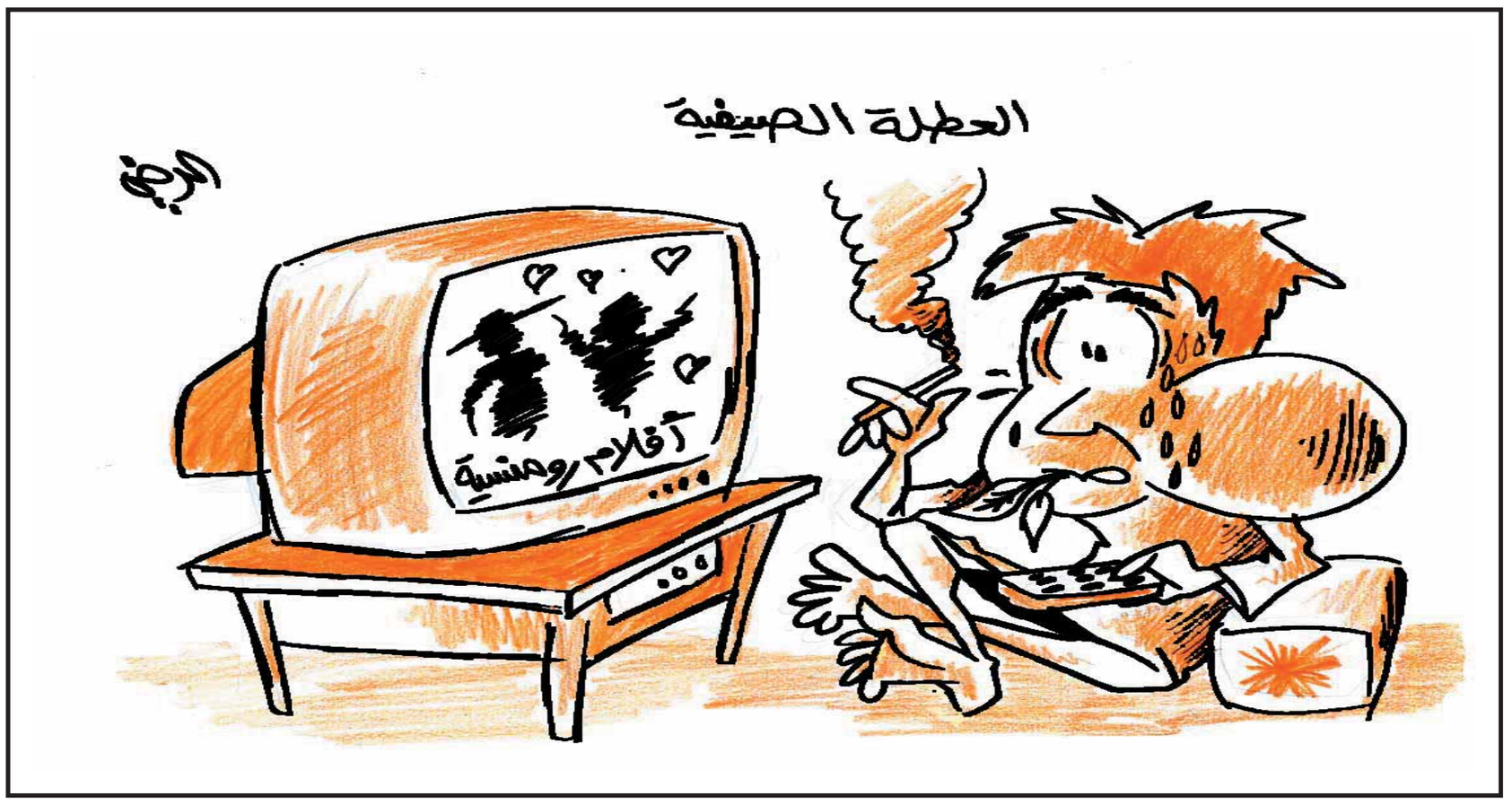

أ.د.عبدالله غالب المخلافي

الأزمة اقتصادية والمعالجات سياسية

ثراء المسؤولين .. وفقر المجتمع!!

كم في اليمن من العجائب والتناقضات التي تحتاج إلى وقفات للتحليل والمعالجة،اليمن وفير بالموارد الاقتصادية المتعددة والمتنوعة فوق الأرض وفي باطن الأرض هذا التعدد والتنوع فيما يمتلكه اليمن من الموارد قد لاتتوافر لكثير من البلدان النامية بل والمتقدمة، فاليابان مثلاً لا يمتلك في بداية نهضته إلا موردا اقتصاديا واحدا وهو البشر، لكنها خلقت من هذا المورد اقتصاداً استطاع اللحاق بالاقتصادات المتقدمة في فترة قياسية بل والمنافسة على تربع عرش الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة، والصين، بينما الأخيرة صارت تنازع الاقتصاد الأميركي واعتلاء عرش الاقتصاد الأول في العالم.

نقول إن اليمن يمتلك الكثير من الموارد الاقتصادية، ولكن .. للأسف لم تتحقق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، بل إن التناقضات تزداد وتتوسع من فترة إلى أخرى، هناك الفقر تزداد معدلاته وكذا البطالة، فقر المجتمع وثراء الحكومات، أو بالأصح المسؤولين الحكوميين، نقول ذلك لأن الحكومات بالرغم من تنوع وتعدد الموارد الاقتصادية إلا أن المجتمع لم تصل إليه بشائر خير تلك الموارد بل يزداد فقراً وكذلك الحكومات تزداد مديونيتها الداخلية والخارجية بسبب المسؤولين الاقتراض من الداخل والخارج، بينما البعض من المسؤولين الحكوميين وهم كثر يزدادون ثراء وتنتفخ كروشهم وبطونهم وتتوسع ملكياتهم في معظم محافظات البلاد بل وخارج البلاد، ثم بعد ذلك يبحثون عن جنسيات أخرى لحمايتهم وحماية الثروة التي جمعوها داخل البلاد واستثمارها في الخارج بالجنسيات الأوروبية، وتزداد سفرياتهم وعائلاتهم حتى توليد نسائهم لايتم إلا في تلك البلدان التي حصلوا على جنسياتها، وبذلك فهم يبيتون في بلدان جنسياتهم الجديدة أكثر من مبيتهم داخل وطنهم.

يحدث ذلك وهم وزراء في الحكومات أو بعد خروجهم من الحكومات، وتبقى الحكومة مثقلة بتراكم مديونياتها بالإضافة إلى تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة سنة بعد أخرى، حتى وصلت الأمور إلى أن الدين العام الداخلي فقط يتجاوز الموارد الذاتية في عام 2013، 2014م.

الأمر الآخر أو التناقض الآخر، ارتفاع وزيادة القيمة الكلية للموازنة العامة للدولة سنة بعد أخرى وخاصة بعد أحداث 2011م، إلا أن التراكم الرأسمالي والإنفاق على الاستثمار لم يتجاوز 10%، القيمة أهلية للموازنة في جانبها الإنفاقي، بينما 90% من ذلك الإنفاق يذهب للإنفاق الجاري غير الاستثماري المنتج، وهذا الإنفاق البذخي في ظل مديونية داخلية وخارجية تثقل كاهل الاقتصاد الوطني وفي ظل أوضاع تنموية تتدهور وتتآكل بفعل الفساد المالي والإداري المنتشر وبشكل سافر، كل ذلك يحدث وعلى حساب المواطنين وحاجاتهم الأساسية ومستوى معيشتهم المتدهورة سنة بعد أخرى وبالذات بعد تحقيق نجاحات لا بأس بها في برنامج الإصلاح الاقتصادي في جانبه النقدي والمالي على وجه حتى 2006م، حينئذ بدأت ثقة المجتمع بالحكومات تهتز بفعل الفجوة الكبيرة بين أقوال وأفعال الحكومة من جهة وبين الخطاب التنموي الرسمي وواقع الحال لكافة أفراد المجتمع المتدني في جميع مجالات الحياة، ولذلك ظهر المسؤولون الحكوميون منتفخو الكروش والجنسيات المزدوجة، واختفى المجتمع الذي عانى ويعاني من هزال شديد في جسده نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية.

ولا تستقيم أوضاع دولة يختل فيها حال الشعب عن حال مسؤوليها الذي تقع مسؤولية هذا الوضع العجيب على الحكومة لأسباب عديدة وسلوكيات مختلفة وممارسات غير سليمة وغير مقبولة تنمويا، من أهمها:

* السياسة المالية بجانبيها الإيرادي والإنفاقي عشوائية وارتجالية وزيادة هنا و(هبر) هناك يعني (تخفيض) هناك كما يحلو لصانع القرار المالي وارتفعت الأصوات غالباً بأن الإيرادات العامة للدولة لا تغطي التزامات الإنفاق العام، وقد يكون ذلك صحيحاً إلى حد ما .. لكن هناك عشوائية كبيرة وانتقائية لا محدودة في تحصيل الإيرادات العامة من جهة وهناك فساد كبير وعدم وصول يد الدولة إلى جميع القنوات الإيرادية المتاحة القائمة، ناهيك عن ما نسميه بالجهد الضريبي متدنيا جداً في اليمن فهو لايكاد يصل إلى خمس الجهد الضريبي في دول عربية كثيرة .. الجانب الآخر أن الإنفاق العام يخضع تماماً كلية لنزعة وأهواء وزير المالية، ونحن مع ذلك ولكن عندما يكون وزير المالية يمتلك الخبرة الواسعة علمياً وعملياً، يكون ذلك هو المسار الصحيح لكن إذا كان ينفتقد الخبرة العلمية والعملية فإن اعتبارات الهوى والمناطقية المقيتة والحزبية، فالسياسة المالية تعصف بالاقتصاد الوطني وتطرحه أرضاً بحكم أنها أي السياسة المالية هي السياسة الاقتصادية واسعة التأثير على مختلف مجالات الحياة والأسرع أثراً بما في ذلك المواطن العادي البسيط.

وتبعاً لذلك يكون الإنفاق العام عشوائيا وغير معياري وغير مدرك لطبيعة الأوضاع الاقتصادية وتشابكات الآثار الناتجة عن إجراء معين أو استخدام أداة معينة من أدوات السياسة المالية ومدى ملاءمة تلك الأداة أو السياسة المالية المتخذة مع معالجة الأوضاع الاقتصادية المختلفة في أي زمان ومكان.

نقول ذلك لأن العشوائية في اتخاذ القرار المالي تكلفته اقتصادياً واجتماعياً وحتى سياسياً تكلفة كبيرة قد لا تمكن صانع القرار من المعالجة في فترة قصيرة لأن الآثار واسعة وسريعة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحتى أمنيا (الأمن والسلام الاجتماعي).

ويكون ذلك –عشوائية الإنفاق العام- خاصة في ظل عدم رقابة ومتابعة الأجهزة والمؤسسات التشريعية والرقابية على طبيعة القرارات الإنفاقية التي تتخذ بشكل عشوائي وارتجالي أو مناطقي وحزبي مقيت على حساب الاعتبارات التنموية والعملية والوطنية.

ولذلك رأينا زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة وبالذات في الفترة بعد 2006م وأسوأ من ذلك في الفترة الانتقالية من 2011م وحتى الآن.

ولعل الجميع يدرك عجز الموازنة العامة للدولة عبر تلك السنوات الماضية وزيادة النفقات العامة بمعدل أكبر من زيادة الإيرادات العامة، وتفاقم مشكلات عديدة مثل الارتفاع الجنوني للدين العام الداخلي تحديداً، وكذا زيادة الدين العام الخارجي سنة بعد أخرى.

أدى عدم تحصيل الضرائب وخاصة على الدخول المرتفعة جداً وعدم الوصول إلى القنوات الإيرادية المتاحة مثل قطاع العقارات، أدى إلى تواضع الحصيلة الضريبة وانخفاضها إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما سبق الإشارة إلى ذلك، ويعتبر ذلك من أدنى النسب عربياً وعالمياً.

والحقيقة أن ماسبق لا يرجع إلى تقصير من القائمين على التحصيل الضريبي وغير ذلك وإنما في الأساس المصلحة لم تحصل على الإمكانيات اللازمة والكوادر النوعية والحريصة على تحقيق الحصيلة والعدالة ناهيك عن القيود الإدارية والفنية التي تفرضها سياسة الوزارة على المصلحة وبإزالة هذه المعوقات وتوفير المتطلبات اللازمة للمصلحة فإنها تستطيع تحصيل مايزيد على التريليون ريال في السنة وهو أكبر من الربط الحالي تقريباً "الضعيف".

السياسات الاقتصادية الخاطئة التي أفرزت وضعاً غير طبيعي ولا يحقق الأهداف التنموية المنشودة، حيث أدت إلى المضاربة على الأراضي والعقارات، وتوجيه الاستثمارات إلى أنشطة ربحية لا تحقق عدالة التوزيع أو استدامة النمو، بما أدى إلى استفادة بعض أفراد المجتمع دون غيرهم.

* عدم العمل على شيوع تكافؤ الفرص بين جميع أفراد الشعب والتقصير في سياسات التمكين الملائمة التي تساعد المرأة وخاصة المعيلة منها والفقراء من تحسين أحوالهم المعيشية والخروج من دائرة الفقر المفرغة.

* التفريط في الرقابة والمحاسبة والتوجيه التي هي من الواجبات الأساسية للدولة حتى في ظل اقتصاديات السوق وتشجيع القطاع الخاص، وترتب على ذلك تراكم ثروات طائلة غير مبررة لبعض أفراد الشعب أو المجتمع وإلحاق الضرر بالمالية العامة للدولة وبالفقراء في آن واحد.

* عدم قيام الأثرياء بدورهم الرئيسي في تحقيق التكافل الاجتماعي بالقدر الكافي، وعدم قيامهم بمسؤولياتهم الاجتماعية كالتزام وليس كمنحة في مجال التعليم وغيره.

* مغالاة بعض الشركات ورجال الأعمال في معدلات الربحية على أنشطتهم التجارية مما ألهب نار ارتفاع الأسعار وأفقر أصحاب الدخول المحدودة في الوقت الذي كونوا فيه الثروات الكبيرة.

* عدم قيام الكثير بأداء واجباتهم ودفع الضرائب المستحقة للدولة بل تهرب الكثير من أداء تلك الضرائب المستحقة عليهم، مع تهريب الكثير من الأفراد للجانب الأكبر من الثروات التي حققوها في اليمن وتهريبها إلى الخارج.

* عدم الاهتمام الكافي بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية لفقراء المجتمع وخاصة تلك المقدمة لفئات الدخل المحدود، مما أدى إلى تخلف قدرتهم على الحصول على زيادة دخلهم أو فرص العمل.

* استمرار ارتفاع أرقام الدعم سنة بعد أخرى مع عدم وصوله لمستحقيه مما مكن عدداً محدوداً من الوسطاء وتجار السوق السوداء من تحقيق ثروات طائلة بطريقة غير مشروعة مع تراخي الدولة في محاسبتهم أو إيقاف هذا النزيف الضار.

إن بقاء هذه الأوضاع على ماهي عليه بل وتوسعها بشكل أكبر بكثير عما كانت عليه قبل 2011م هو أمر يمكن وصفه بالانتحار الاقتصادي أو الانهيار الاقتصادي، وبالتالي السياسي، وهو وضع لا يحقق تماسك النسيج الاجتماعي والأمن والسلام الاجتماعي وعلى الدولة العمل من أجل تحقيق الثراء للجميع، وهي قادرة على ذلك.

باسم الشعبي
b.shabi10@gmail.com

لعبة المصالح المدمرة

لعبة المصالح المدمرة تقود البلاد نحو الهاوية، والمتصارعون لا يبالون، بل أصبحوا أكثر غرقا في مصالحهم الخاصة التي يرون أن الصراع سوف يجلبها لهم بينما تنتفي المصلحة العامة من أجندتهم وبالتالي يغيب هذا الشعب عن الحسبان والذي لايرون فيه سوى أدوات يوظفونها في الصراع القذر.

من لهذا الشعب إذن، من يصارع من أجله،يبدو أن الشعب الذي خرج في ثورة شعبية عارمة في فبراير 2011 وقبله في 2007 في الجنوب أصيب بخيبة أمل كبيرة عندما لم تلب القوى السياسية تطلعاته ولم تجعل في تحركاتها وقراراتها شيئاً من أجل الشعب بعد كل هذه التضحيات، بل ذهبت بعيدا تستهلك جهودها في الصراع القديم الجديد محولة البلاد إلى كرة لهب ما أن تنطفئ هناك إلا وتحترق في مكان آخر، وليس هناك من هدف سوى المصالح المدمرة.

أكثر المتفائلين قبل اندلاع الثورة في فبراير 2011م بالتغيير أصبحوا يعانون من صدمة وإحباط كبيرين بسبب الأدى الذي سجلته النخبة السياسية الحاكمة خلال العامين الماضيين، إذ أن مقياس نجاح الثورة هو في ما يلمسه المواطن لا فيما نقوله في المؤتمرات أو نسجله على الورق.

على صعيد الوضع العام لم يطرأ أي تحول ملموس بل توسعت رقعة الفوضى وزاد جريان الدم وتطورت مشاهد القتل من الشمال إلى الجنوب وظلت سلبية السلطات قائمة في التعامل مع هذه الأحداث وكأنها ولد نجيب ومخلص للنظام السابق الذي لاتريد أن تحيد عن أدائه أو تقدم ما يثبت أننا نلج عهداً جديداً.

لا أحد يصارع من اجل هذا الشعب الطيب والمتسامح بل أصبح جزءاً كبيراً منه يوظف كأدوات بيد المتصارعين على سلطة منقسمة رغم الوفاق وبلد مهترىء وممزق هو أحوج ما يكون للتقارب والتصالح والسلام لإعادة بنائه من جديد.

لعبة المصالح إذا لم تتوقف وحدها ستقضي على ما تبقى من بلد وستدمر ما تبقى من مقدرات للشعب وستقود الجميع صوب فوضى لا تتوقف ولا يمكن التكهن بمآلاتها.

وجهة مطر

أحمد غراب
Ghurab77@gmail.com

إنقاذ الشعب

قلوب مختلفة وأجناس متباينة وأهواء متفرقة ،ونسبة امية تفوق الواحد والخمسين بالمائة ،وأكثر من ستين بالمائة تحت خط الفقر ،وخمسون مليون قطعة سلاح ،وأحزاب ونقار ديوك وجماعات مسلحة وحراكات من كل لون ونوع ،ومسؤولون فاشلون ،وهلم جرا من التعقيدات المتشابكة في واقع بلد بغيوم تحمل رياحا عاتية ولاتمطر.

قديما قال احد الحكماء ما قيمة الفجر إذا لم نستيقظ واليوم نقول ماقيمة المرحلة الانتقالية إذا ظللنا " محلك قف " ؟!!

إما ان نتخذ خطوة إلى الأمام أو سنعود إلى الوراء مئات الخطوات شئنا أم أبينا ؟!

الشيطان فعلا يكمن في التفاصيل والبلاد غارقة في تفاصيل لا حصر لها لدرجة اننا اضعنا الأصل وهو اليمن والناس والازدهار الاقتصادي في ظل التوهان في تفاصيل الاختلاف السياسي وحالة المقامرة ما ظهر منها وما خفي.

سبب كل ما يجري هو تعطيل قوة القانون ، والقانون العطلان بيت الشيطان، لأنها تجعل الذين يمارسون الهدم يشعرون بأنهم فوق القانون، ويتحولون إلى ديناصورات، ويصبح البلد في كف عفريت، وبدلا من تطبيق القانون، تحل على البلاد لعنات التصرفات الفردية والقبلية والفئوية والقبلية والمناطقية، ويصبح لسان الحال "مكسر غلب شعب عمار".

إذا غاب القانون حضرت جميع أنواع الفلتانات، وأصناف الموبقات، والطامات الكبرى والصغرى، ويا مواطن لمن تصيح؟ إن صحت ما أحد يسمعك، وإن سكت ما أحد يرحمك.

حين تكون للقانون هيبته فإن الكل سيعرفون قيمته ويحترمونه حتى في غيبته اما عندما يكون حاضرا بالكلام واللجان فقط فإن حضوره الغائب هو اكبر تشجيع للمزيد من الفوضى والفتن التي اصابت المرحلة الانتقالية بحالة شلل نسأل الله ان تكون مؤقتة وليست مزمنة حتى لا يكون بيت الباني خرابة.

تذهب لجنة وتأتي لجنتان تذهب لجنتان وتأتي ثلاثٍ تذهب أربع وتأتي ثمان ،محاولات فاشلة لتوفير الأمن عن طريق الكم بدلاً من الكيف وحلول ترقيعية لاتستأصل الداء بل تجذر له .

أحاول جاهداً كمواطن يمني أن أقنع نفسي أن صوت الوطن المبحوح وصوت الشعب المجروح قادر على التفوق على ضوضاء الجهل والسلاح والفوضى وتقاسم المصالح.

كما لو كان هذا الشعب أصمّ أبكم لا يسمع ولا يرى ولا يتكلم كما لو كانت العملية السياسية بما فيها من حوار معقدة باللوغريتمات التي لا يفهمها الشعب ولا يجب ان يفهمها.

لم نؤسس بأفعالنا ولا بقوانيننا ولا بسلوكنا ولا بتصرفاتنا ولا بإعلامنا ولا بأحزابنا ولا بحكومتنا ولا بثورتنا لثقافة الاهتمام بالشعب وبالاقتصاد الذي ينهض به أكثر من الاختلافات والصراعات السياسية والحزبية التي تطحنه.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي
اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

نحو توافق يفضي للتغيير

مأرب الورد
Ibb1986@hotmail.com

وضعت وثيقة ضمانات تنفيذ مخرجات الحوار الوطني اليمن على الطريق الصحيح وفتحت أبواب الأمل والعمل معاً للولوج إلى تحقيق تطلعات الشعب في التغيير وتأسيس دولة مواطنة متساوية تطوي صفحة التمييز والظلم الذي دام لعقود.

حققت الوثيقة الحد الأدنى والممكن من التوافق الوطني بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية إزاء مهام المرحلة القادمة وضمانات تحقيقها وتنفيذ مخرجات الحوار الذي دام عاماً كاملاً إلا شهرين في تجربة فريدة وجديدة وإن لم تخلو من التحديات والانتقادات.

عانى اليمن كثيراً في الماضي قبل وبعد الوحدة من تركة الانفراد بالسلطة والاستئثار بالثروة من قبل قلة على حساب أكثرية الشعب،وهو ما أنتج حروباً وفقراً متزايداً وفساداً ألتهم نصيب الأسد من الثروات وكان لابد أن يصحو الشعب بعد نوم عميق كي يستعيد حقه في الحرية والكرامة أولاً.

الاستفراد بالحكم كان أحد الأدواء الذي سعت الوثيقة لمعالجته بتعزيز قاعدة التوافق وتوسيعها لتشمل قوى ومكونات سياسية لم تكن طرفاً في المبادرة الخليجية التي تنظم عمل المرحلة الانتقالية وتشركها في المسؤولية والتنفيذ.

اليمن بحاجة لترميم شروخ النسيج الاجتماعي التي أحدثتها مآسي الماضي وبلسمة الجروح الغائرة التي لم تندمل بعد وتحقيق عدالة انتقالية كاملة تكشف الحقيقة وتنصف الضحايا وتقفل الباب أمام محاولات تكرار فصولها في المستقبل.

ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم يتحمل الجميع مسؤولياتها دون تنصل أو هروب وإلقاء اللائمة على الآخرين وذلك بتجسيد الشراكة في السلطة لنتجاوز إرث الماضي بكل مخلفاته وتتمكن البلاد من الوقوف على قدميها بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

لكن هذا التوافق الذي يعزز الشراكة ينبغي أن يثمر نوعاً من الانسجام والتعاون والعمل وفق استشعار المصلحة الوطنية وليس من خلال وضع العراقيل وتحيّز الفرص لاستغلال العثرات للقول إن هذا الطرف فاشل وأن غيره أفضل منه.

نريد التوافق الذي يُشرك الجميع في المسؤولية ويخضعهم للمساءلة التشريعية والقضائية ولا يحول التوافق لغطاء يخفي الفشل ويجعل المقصّر يفلت من العقاب.

هذا المنهج الذي تتبعه الدول في مراحل التحول الديمقراطي لا يجب أن يؤسس لثقافة المحاصصة السياسية ويحول مؤسسات الدولة إلى غنائم توزع على هذا الطرف أو ذاك،أو تهدم أحد معايير الحكم الرشيد في الكفاءة والقدرة في التعيين وشغل الوظائف العامة،وإلا سنجد أنفسنا أمام تكالب على هيكل الدولة ثم هدمه في نهاية المطاف.

أن ننصف المظلوم والمحروم والمهمش لا يعني أن نكرر منهج الإقصاء بحق الآخرين وندخل في متاهة لا مخرج منها،ونصحو على حقول ألغام قد تنفجر في أي وقت ونظل ندور في فلك معالجة الظلم بظلم مثله بدلاً من اللجوء للقانون في الفصل في إنصاف المظلومين وتقدير المستحقين.

المشاهد التي التقطنا فيها صور الضحايا في الماضي،لا نتمنى أن نراها في المستقبل،ولا نتمنى أيضاً استمرار تفضيل اليمنيين لخيارات الحروب والعنف ودورات الصراع لتحقيق المطالب وحسم الخلافات ولكن نتمنى جنوحهم لطي تلك الصفحة بتكريس ثقافة الحوار على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والأحزاب والدولة.

أين موقع المواطن من خارطة التوافق؟هذا سؤال في غاية الأهمية وإن لم يكن عملاً لا قولاً محور وأساس التوافق بحيث ينعكس في تلبية تطلعاته وتحقيق مطالبه فإن العملية السياسية برمتها تعالج مشاكل النخبة وليس المواطنون الذين ينتظرون تحسيناً في الخدمات واستقراراً في الأوضاع الأمنية وفرص عمل وتنمية وإزدهارا للحريات.

يكفي تغييب المواطن وتهميشه عن صناعة القرار أو دائرة المستهدفين من العملية السياسية التي تستمد بقاءها من دورات انتخابية تعيد إنتاج القديم دون أن تفضي إلى جديد في الأشخاص والممارسات.

على القوى السياسية أن تتخلى عن الهروب من تحميل مسؤولياتها في وقتها بترحيل استحقاقاتها بمبررات الوقت والظروف وتستبدل التغيير الذي هو الأصل بالتمديد الاستثناء الذي يساعد على التخدير وتقبّل الواقع.

إهدار الفرص وتبديد موارد القوة والتسويف يُفقد أمل الناس بالمستقبل ويباعد بينهم وبين محطة الاقتناع بجدوى الانتظار وبفكرة القادم أجمل وأفضل،وأن الأحلام ستحقق وإن تأخرت عن وقتها.

إن أهم ما اكتسبه الناس من ثورة 11 فبراير 2011م إنها أعادت الأمل في قدراتهم وعززت ثقتهم في أنفسهم في قهر الواقع البائس وإحداث التغيير وعدم التكيف مع المحيط الاجتماعي،وترسخت ثقافة في أوساط المجتمع مفادها أن اليمن لابد أن يكون للجميع فعلاً.

أي استنزاف لهذا الرصيد من الأمل عند الناس وخذلانهم سيؤدي إلى تعزيز الفجوة مع الدولة بل وفقدان الثقة في مؤسساتها في حل مشاكلهم وتحقيق مطالبهم،وبالتالي تشجيع الناس بشكل غير مباشر على التمسك بالولاء للانتماءات الضيقة طالما وهي من تجلب له ما يطمحون.

يبقى الأمل جواز عبورنا نحو المستقبل ولا يمكن أن نفقده أياً كان الأمر حتى نحمل عليه أمنياتنا وأحلامنا ونمنحها عمراً أطول من الأفول ونكون جزءا من عملية البناء لا الهدم ولجان رقابة على أداء المسؤولين في المرحلة القادمة.

الثورة
ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388